رؤية في الاحتمالات المستقبلية لنتائج الانتخابات النيابية العراقية لعام 2010

د. عامر هاشم عواد
مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد

المقدمة

من المفترض ان يشهد العراق في شهر آذار عام 2010 انتخابات نيابية لتشكيل برلمان جديد، تنبثق عنه حكومة عراقية تكونها الكتل الفائزة في هذا البرلمان، منفردة او عبر تحالفات، الامر الذي ستقرره نتائج صناديق الاقتراع. وقد جرت اخر انتخابات في العراق في 2009/1/31 وهي انتخابات مجالس المحافظات العراقية الاربع عشرة، عدا محافظات(اربيل والسليمانية ودهوك) ومحافظة كركوك "التاميم" التي اتفق في وقتها ان تجري الانتخابات فيها في وقت يحدد فيما بعد[1]، وقد جرت قبل يوم من التاريخ هذا عملية الاقتراع الخاصة لافراد الجيش وقوات الامن والراقدين في المستشفيات والمهجرين ونزلاء السجون) . بينما جرت الانتخابات التشريعية السابقة في نهاية عام 2005 من خلال القائمة المغلقة وطبقا لنظام التمثيل النسبي.

وللتاريخ، فان قضية تشكيل البرلمان او المؤسسات التشريعية ليست جديدة في العراق، فكما اشار (صموئيل كريمر) في كتابه المعروف (هنا بدأ التاريخ)الى ان الديمقراطية تبدو لاول وهلة وكانها ثمرة من ثمرات الحضارة الاوربية الحديثة..ولايمكن ان يتصور بان اول جمعية تاسيسية كانت قد عقدت في سومر في الالف الثالث قبل الميلاد وكانت تتالف من مجلسين احدهما مجلس الشيوخ والاخر هو مجلس الشعب من المحاربين. وانعقد هذا البرلمان بمجلسيه ، وكان الوطن

[1] – وذلك بسبب الاوضاع الخاصة التي تعيشها مدينة كركوك لاسيما في ضل التزام الاكراد بالحاقها باقليم كردستان على اساس ان نتائج الاستفتاء الذي يجب ان يقام بموجب المادة 140 من الدستور ستكون لصالح انظمام المدينة للاقليم، بينما يرفض الجانبين العربي والتركماني هذا المطلب ويرون فيه عاملا لعدم استقرار ستعيشه المدينة لمدة طويلة. حول قضية كركوك انظر: ليام اندرسن و غاريث ستانسفيلد، أزمة كركوك ، السياسة الاثنية في النزاع والحلول التوافقية، ترجمة عبد الاله النعيمي، دراسات عراقية، بغداد–بيروت – اربيل، 2009، ص ص 3351–410.

السومري قد تعرض لخطر العدوان فاحال ملك الوركاء كلكامش هذا الامر الخطير الى الجمعية ليستشيرها في الامر. وهذه الواقعة ترصد لنا تعدد السلطات في سومر وتمايزها، حيث السلطة التنفيذية الممثلة بالملك ، الى جانب السلطة التشريعية (الجمعية)[2]، بالتالي فالامر ليس جديدا في العراق وانما هو امتداد لتاريخ سياسي موغل في القدم.

وتأتي هذه الانتخابات في ظل تحولات مهمة يمر بها البلد، فموعد الانسحاب الامريكي من العراق كما اتفق عليه في الاتفاقية الامنية يقترب[3]، كما ان التغييرات التي ادخلتها حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي على الوضع العراقي العام سيحكم عليها عبر صناديق الاقتراع، وستكون النتائج القادمة بمثابة استفتاء على عمل الحكومة، فاما التصديق الشعبي على نجاحها، او الاقرار بان الفشل جانب العملية السياسية اذا ما صوت الشعب لصالح مرشحين آخرين يرصفهم في جانب التغيير، هذا فضلا عما اضفته هيئة المساءلة والعدالة من تحولات مهمة في العملية السياسية عندما اعلنت قرارها بحظر مشاركة اكثر من 511 مرشحا وحضر 15 كيانا بعد ماقالت ان ملفاتهم اظهرت (علاقتهم) بحزب البعث، الامر الذي قد يولد نتائجا خطيرة قد تمس بالعملية السياسية برمتها[4]

---

[2] – نقلا عن : د. رياض عزيز هادي، العلاقة بين السلطات الثلاث والدستور العراقي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 33، تموز 2006، ص 1.

[3] – وهي الاتفاقية الامنية الموقعة بين حكومتي العراق والولايات المتحدة والتي حددت اطار وجود القوات الامريكية في العراق ومواقيت انسحابها، كما حددت التزامات الولايات المتحدة تجاه العراق، وقد تعرضت الاتفاقية لانتقادات عديدة بسبب الصلاحيات الواسعة التي منحت للقوات الامريكية على الاراضي العراقية. حول ذلك انظر: د. عادل حمزة عثمان وآخرون، الاتفاقية العراقية–الامريكية تحليل ونقد، مركز العراق للدراسات، مطبعة البينة، مكان النشر بلا، 2009، ص ص10–22.

[4] - الى وقت كتابة هذا البحث 24 كانون الثاني 2010، فان تداعيات هذه القضية لاتزال مستمرة، وآثارها واضحة داخليا وخارجيا. فعلى صعيد الداخل فقد احدثت القرارات حالة استنكار واسعة على اعتبار ان الكثير ممن شملهم القرار هم شركاء في العملية السياسية، وبرز السؤال التالي: اذا كانوا كذلك فلم استمروا بصفتهم شركاء واعضاء برلمانيين حتى هذا الوقت؟ كما احدث القرار انقساما داخليا في الرأي بين مؤيد ومعارض، ف (السنة) بشكل عام رفضوا القرار واعتبروه موجها ضدهم. بينما اختلف (الشيعة) حوله. اما حكومة اقليم كردستان فقد رفضت " تسييس المساءلة والعدالة" وقال رئيسها برهم صالح" هناك قانون يجب ان يطبق بعيدا عن الاعتبارات السياسية ويجب ان لايتحول الى وسيلة لاقصاء هذا الطرف او ذاك، فالاساس هو المصلحة الوطنية واشراك اكبر قدر ممكن في العملية السياسية والاحتكام الى صناديق الاقتراع.." نقلا عن : صحيفة الزمان، العدد 3490، 2010/1/13. اما على الصعيد الخارجي، فقد اثارت القضية ردود فعل قوية رافضة جميعها لقرارات الهيئة على اعتبار انها تعيق عملية

وسواء تمت الانتخابات في الموعد المقرر، او اجلت الى موعد آخر، فان الانتخابات القادمة بنتائجها ستضع الحالة السياسية في العراق امام احتمالات متعددة منها ماهو جديد، ومنها ما له علاقة بإرث المرحلة السابقة منذ بدء العملية السياسية بعد احتلال العراق عام 2003. ولكن، وما دامت الدراسة تبحث في (احتمالات) المستقبل، فاننا لايمكن ولغرض استكمال علمية الدراسة ان نتغاضى عن احتمال عدم حصول الانتخابات، فالاخيرة مرتبطة بوضع العراق، والوضع في العراق متغير، وتقرره مجريات الساحة العراقية، والقوى المتحكمة والماسكة بخيوط اللعبة السياسية، ومن ابرز تلك القوى واكثرها فاعلية وتحكما الولايات المتحدة الامريكية، وهي القوة المحتلة للعراق، والتي رسمت له مسارات اللعبة السياسية والانتخابية، كما انها القوة القادرة على فرض شروطها على القوى السياسية ايا كانت سواء بالاكراه او بالاقناع، كما انها القوة القادرة على تحريك خيوط اللعبة متى واينما اقتضت مصالحها ذلك.

وبناء على ماتقدم ، فان الدراسة ستنطلق من فرضية علمية قوامها ان الحالة السياسية العراقية القادمة ستندرج تحت احتمالات متعددة، وسترسم هذه الاحتمالات شكل الحياة السياسية القادمة وملامحها بناء على الوقائع التي ستكون على الارض. وبقصد اثبات فرضية الدراسة، ستقسم هيكليتها الى فقرتين، تناقش الاولى الاحتمالية التي قد تصيب العملية السياسية اذا ما تأجلت الانتخابات لسبب او لاخر، اما الفقرة الثانية فستبحث في احتمالات مستقبل العملية السياسية في ضوء ما ستؤول اليه نتائج الانتخابات. وستعمد الدراسة لاعتماد المنهج الاستشرافي

المصالحة والارتقاء بالعملية السياسية. فالولايات المتحدة تدخلت مباشرة عبر نائب الرئيس جوزيف بايدن وكذلك عبر السفير الامريكي في العراق. وقالت مسؤولة في وزارة الخارجية الامريكية ان الرسالة التي اراد جو بايدن ايصالها الى المسؤولين العراقيين هي ان " الانتخابات والعمليات المرتبطة بها يجب ان تكون لديها مصداقية وشرعية... الشفافية عنصر اساسي، [كما] ان الشعب العراقي يستحق عملية انتخابية شاملة تمثل طوائف العراق المتنوعة وان تكون شفافة... يجب تشجيع وتمكين كل العراقيين المؤهلين للمشاركة في الانتخابات يوم 7 آذار المقبل" . نقلا عن: صحيفة الشرق الاوسط، العدد 11375، 2010/1/19. وقد لمحت الولايات المتحدة الى عدم الاعتراف بالانتخابات اذا لم يعاد النظر بقرارات الهيئة. فضلا عن ذلك، افاد بيان لعضو البرلمان الاوربي ورئيس هيئة العلاقات مع العراق ستروان ستيفنسون حول قضية استبعاد بعض المرشحين بان " استبعاد المطلك وعدد آخر من الشخصيات السياسية من الانتخابات المقبلة ظاهرة شريرة تذكرنا بالمهازل الانتخابية في الانظمة الفاشية". كما دعت اللجنة البرلمانية البريطانية الحكومة الى تصحيح هذا الخطأ الكبير. نقلا عن صحيفة الزمان، العدد 3487، 2010/1/10

الاحتمالي الذي يقوم على تبني احتمالات متعددة، انطلاقا من تصورات لما يمكن ان يتوقع من تطورات، ومن ثم فانه يعمد الى تبني حالة او اكثر من الاحتمالات التي قامت عليها الدراسة.

أولا: تأجيل الانتخابات واحتمال التاثير في العملية السياسية

بنقض نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي لقانون الانتخابات اعتراضا منه على الفقرة المتعلقة بمقاعد المهجرين خارج العراق، وباعادة القانون الى مجلس النواب حسب ما نص عليه الدستور العراقي، وبموافقة الاغلبية البسيطة في مجلس النواب على التعديلات الجديدة المقترحة من قبل عدد من الكتل البرلمانية التي ادخلت تعديلات مؤثرة على القانون، فان القانون بصورته الجديدة اعيد الى مجلس الرئاسة للمصادقة عليه، غير ان نائب رئيس الجمهورية هدد بنقض القانون من جديد لانه اكثر (غبنا) من القانون الاول الذي نقض حسب وصفه، فهو لم يغبن المهجرين والاقليات وحسب، وانما استقطع مقاعد شرعية من بعض المحافظات ومنحها الى محافظات اخرى. الامر الذي ادى بعد مناقشات عديدة وظغوط كبيرة الى توافق الكتل السياسية على تعديلات جديدة ارضت كل الاطراف، مما ادى لمصادقة مجلس الرئاسة على القانون بالاجماع[5] بعد ان تبنى القانون نظام القائمة المفتوحة والتمثيل النسبي[6]. هذه المدة، اي من مدة النقض الاول

---

[5] – صادق مجلس الرئاسة على القانون بتاريخ 2009/12/9 بعد يومين من موافقة مجلس النواب عليه. واشتملت التعديلات الدستورية على اضافة نسبة 2,8 % كنسبة نمو للسكان تضاف الى احصاءات وزارة التجارة لعام 2005، وتخصيص 5% من المقاعد كماقعد تعويضية توزع على القوائم بنسبة المقاعد التي حصلت عليها، كما نص التعديل على ان توزع المقاعد باعادة ترتيب تسلسل المرشحين استنادا الى عدد الاصوات التي حصل عليها كل منهم، ويكون الفائز الاول الذي حصل على اعلى الاصوات . وتضمنت ايضا على ان تكون المقاعد المخصصة من الكوتا للمسيحيين ضمن دائرة انتخابية واحدة. كما اقر التعديل بان يصوت العراقيون اينما كانوا لقوائم محافظاتهم او مرشحهم على ان يشمل المصوتون خارج العراق بظوابط التصويت الخاص . انظر نص القانون على الموقع الالكتروني لمجلس النواب العراقي.

[6] – ترى بعض الاراء ان نظام التمثيل النسبي المعمول به يعد مجحفا بحق بعض الكيانات والمرشحين، والاجحاف يتاتى من عدم عدالة نظام توزيع المقاعد المتبقية ، ومثالا على ماجرى من توزيع للمقاعد في انتخابات مجالس المحافظات السابقة، نجد في بعض المحافظات لم تتجاوز نسب اصوات القوائم الفائزة مجتمعة 35% من مجموع اصوات الناخبين، وان الاصوات المتبقية التي تبلغ 65% وحصة القوائم غير الفائزة ستذهب الى الفائزين، وهذا في حد ذاته يشكل تقويضا للعملية الديمقراطية القائمة على التمثيل النسبي، ومصادرة لصوت الناخب الذي سوف يمنح الى قائمة او مرشح اخر غير الذي صوت له، ويحدث خللا في عملية التمثيل التي ستكون حكرا لتنظيمات معينة تستحوذ فيها على سلطة القرار الاداري والمالي. نقلا عن: د. ناظم الجاسور، انتخابات مجالس المحافظات: النتائج غير المتوقعة مقدمة للانتخابات التشريعية القادمة، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة

الى ان انتهت المناقشات حول القانون، ادت الى تاجيل الانتخابات لغاية شهر اذار، الامر الذي من الممكن ان يحول معه عمل الحكومة الحالية الى حكومة تصريف اعمال، وما يعنيه ذلك من فقدان دستورية الكثير من قراراتها اذا ما اتخذت وفيما يخص جوانب معينة بالتحديد. هذا الاحتمال اذا ما حدث سيجلب معه فراغا دستوريا[7]، وهنا لب الموضوع، فمسألة الفراغ الدستوري ستولد معها ردود فعل عنيفة، وقد تجلب معها حالة لا استقرار سياسي، اي حالة اقرب الى الفوضى السياسية التي تتطلب تدخلا حاسما لمواجهتها من قبل الجهات القادرة على الفعل والتغيير كافة. ان مايمكن ان يحصل بعد ذلك يدخل ضمن باب التخيل للمستقبل، لكن ايضا قد يتحول التخيل الى مشهد واقع اذا ماتوافقت الظروف، وعليه كيف يمكن لنا ان نتخيل المشهد على وفق ذلك؟ مانتصوره هو ان القوى الراغبة والطامحة للتغيير ستعمد الى افشال عمل الحكومة الحالية، وتعمل على اسقاطها وتغييرها، ومن المحتمل ان يرافق ذلك اندلاع اعمال عنف وشغب في اكثر من محافظة، لا سيما المحافظات التي تقف مع التغيير. في ظل تلك الظروف المرتبكة، من المؤكد ان القيادة العامة للقوات المسلحة ستوجه تعليماتها الى القوات العسكرية للتحرك والوقوف بوجه اعمال العنف، وكذلك الطلب من القوات الامريكية بالتدخل. عندها سيكون دور الجانبين (الجيش العراقي والقوات الامريكية) حاسما لصالح بقاء الحكومة او التأثير في بقاءها. فاذا ما نفذ الجيش التعليمات، واذا ما واجهت القوات الامريكية اعمال العنف وانهتها، فاننا سنرجح بقاءا قويا للحكومة. اما اذا ما حدث العكس، اي حالات من (العصيان) للاوامر العسكرية(ولن يكون ذلك ابدا بدون ضوء اخضر امريكي) فاننا قد نشهد حركة تغيير قد تصيب الحكومة. ولا نستبعد في مثل تلك الظروف اعلان حكومة طوارئ

المستنصرية، العدد12، 2009، ص23. بينما ترى اراء اخرى ان في ذلك عاملا ايجابيا لصالح استقرار النظلام السياسي في العراق، اذ ان صعود الكتل الصغيرة هو وصفة مضاعفة لعدم الاستقرار. وقياسا على نتائج انتخابات مجالس المحافظات العام الماضي التي كان فيها ثلث المقاعد لم يصل الى العتبة، فان ثلث مقاعد مجلس النواب القادم ستكون لاحزاب وكتل صغيرة وهذا مما سيصعب تشكيل اي حكومة، واذا شكلت ستضل عرضة دوما للاهتزازات والاطاحة. انظر:د. جابر حبيب جابر، قانون الانتخابات ونقض النقض، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 11317، 2009/11/22.

7 – قضية الفراغ الدستوري اكدها اياد السامرائي رئيس مجلس النواب الذي اشار الى ان" مسالة حدوث فراغ دستوري وتشريعي في العراق سيكون امرا محتما في الفترة المقبلة، وان على المؤسسات القضائية والسياسية الاستعداد لمواجهته وايجاد آليات قانونية للتعامل معه" . ولان الانتخابات تاخرت، ولان ولاية مجلس النواب الحالي ستنتهي منتصف اذار 2010، ولان فرز الاصوات لحين اكمال النتائج سيتاخر على الاقل شهرين، فان هذه المدة لابد لمجلس النواب قبل حله ان يمدد لعمل الحكومة ولكنه سيكون عمل تصريف اعمال حتى تشكيل برلمان جديد وحكومة قادمة. ورد ذلك في لقاء مع اياد السامرائي، صحيفة الشرق الاوسط ، العدد 11333، 2009/12/8 .

انتقالية، ومن المحتمل ان تكون حكومة عسكرية لحين اجراء انتخابات جديدة[8]، ولا نستبعد ابدا ان يسند بعدها الى المؤسسة العسكرية دورا دائما كما هو دور المؤسسة العسكرية التركية، اذ سيكون العسكر هم الضامنين لامن العملية السياسية برمتها، بينما ستجري العملية السياسية كما يخطط لها، ويأتي الى السلطة من يأتي، وستكون القوات العسكرية (حاضرة للتدخل) متى ما رأت ان الاوضاع تتطلب ذلك.

عموما، يبقى هذا الاحتمال من بين الاحتمالات غير البعيدة، وان كان الكثيرون لايتفقون معه[9] ، ويرون فيه خروجا عن الواقع الحالي، الا اننا لا نستبعده باي حال من الاحوال، وقد يصبح احتمالا واقعا اذا ما اقتضت المصلحة الامريكية ذلك. وهنا نرى ان الدور الامريكي سيكون فاعلا سلبا او ايجابا في تقرير الوصول الى مثل هذا الاحتمال من عدمه.

ثانياً: ماذا يمكن ان نتوقع لو حدثت انتخابات نيابية؟ احتمالات لما بعد الانتخابات

[8] – فكرة (الانقلاب العسكري) لم تكن غائبة عن ذهن الحكومة العراقية ولن تكون غائبة، وقد حصلت عمليات اعتقال في صفوف بعض ضباط وزارة الداخلية قبيل انتخابات مجالس المحافظات 2009 بدعوى التخطيط لانقلاب على الحكومة.

[9] – عند مناقشة الورقة في ندوة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، اثار طرح هذا الاحتمال الكثير من النقاش، لاسيما ممن كان حاضرا (ومؤيدا) لدور المفوضية العليا للانتخابات على اساس ان هذا الاحتمال غير وارد بالمرة وانه مخالف للحقائق. ولكن هذا الراي مردود من جانبين: الجانب الاول، اننا في الدراسات السياسية لانستبعد اي احتمال حتى وان كانت نسبة حدوثه 1%، واننا عندما نورد احتمالا معينا لايعني ذلك بالضرورة اننا نقول ان هذا الاحتمال واقع، والا ماكنا اطلقنا عليه تسمية (احتمال). والحقيقة ان هذه –في راينا المتواضع– هي مشكلة العقل العربي الذي لايزال في جانب كبير منه عقلا مسطحا ينظر للامور من زاوية ضيقة ، الامر الذي افرز تراجعا في مستوى التخطيط الاستراتيجي وقصورا عن اللحاق بركب الموجة الحضارية، وعلى العكس من ذلك، لا بد لنا ان نرتقي بتفكيرنا لمستوى العقل المركب القادر على التخيل ورسم السيناريوهات ووضع الخطط للتعامل معها، والحقيقة ان هذا هو سر تقدم الاخرون في الوقت الذي لازلنا نراوح في اماكننا. اما الجانب الثاني فان الامر لا يتعلق بالمفوضية الانتخابية وجهودها الرامية لاتمام العملية الانتخابية في المواعد القانونية المقررة، فالمفوضية جهة تنفيذية الغرض من انشاءها الاشراف على تنفيذ ومراقبة وتسيير العملية الانتخابية بموجب مايقرره لها مجلس النواب من مواعيد، بالتالي فالمفوضية لاتتدخل دستوريا –وليس من واجبها ذلك– في المواعيد، اذا ما قرر مجلس النواب تغييرها، والا لما كانت قد ابدلت موعد الانتخابات البرلمانية موضع الدراسة من شهر كانون الثاني الى شهر آذار. من هنا لا ضير اذا ما وضعنا في البال هذا الاحتمال ووضعنا الخطط تحسبا له.

لنفترض جدلا ان الاحتمال السابق الذي طرح بعيد الحدوث، وان العراق ماض نحو استكمال العملية السياسية التي انطلقت بعد الاحتلال عام 2003، وان الانتخابات النيابية حاصلة سواء جرت في موعدها او تأخرت قليلا. عليه، ماذا يمكن ان نضع من احتمالات لما ستؤول اليه الاوضاع بعد الانتخابات؟

قبل مناقشة تلك الاحتمالات لابد من الحديث عن بعض المسائل:

1- آلية العملية السياسية منذ احتلال العراق 2003:

ولدت العملية السياسية في العراق بعملية قيصرية. كما ان المولود حمل معه علامات الوهن والمرض منذ ايامه الاولى، وهو امر مؤكد لأن القائم على العملية من اساسها، الولايات المتحدة ارادتها هكذا، لتتمكن من فرض سيطرتها و(اجنداتها) على الشركاء في هذه العملية، ولتتمكن عبر ماسمته التوافق السياسي من فرض شروطها على القرارات التي ستتحكم في مصير العراق مستقبلا.

ولو تأملنا في التجربة التاريخية لنشوء الولايات المتحدة الامريكية، سنجدها من افضل التجارب العالمية في القرون المتأخرة في بناء الدولة الوطنية، والدستور الامريكي من اكثر الدساتير العالمية الوضعية ثباتا واستقرارا، واكثرها قوة وهيبة. ولكن الوصول لمثل هذه الحالة من الرقي لم يتم بسنة واحدة او بسنتين، ولم يتم عبر اقصاء الآخر او تهميشه، بل عمل الاباء المؤسسون على صون حقوق جميع الامريكيين-المواطنين- ايا كانت انتماءاتهم وايا كانت اصولهم واطيافهم واعراقهم وطبقاتهم، الامر الذي افرز قبولا شعبيا عاما لمواد وبنود الدستور، وفرض استقرارا كبيرا في شكل النظام السياسي[10]. ولكن الكارثة ان الولايات المتحدة لم تعد صياغة تجربتها الدستورية الناجحة في العراق، بل انها صدرت الاسوأ في تجربتها[11]، فضلا عن المحاصصة الطائفية والعرقية، وهو المشروع الاسوأ في التاريخ السياسي العراقي، فافرزت بذلك عملية سياسية مترهلة بعيدة عن مبادئ الديمقراطية الحقة التي لا تقول بالتوافقات السياسية، بل ان رأي الاقلية يتبع رأي الأكثرية، على ان لا يكون رأي الاكثرية مضرا بالمصلحة العامة للبلاد. بالتالي فان الولايات المتحدة

---

[10]- James Davidson and Others, Nation of Nations, Fifth Edition, McGraw Hill, USA, 2005, PP 2-7.

[11] – اسوأ ما في التجربة الامريكية هو عمليات القتل الوحشية واستئصال الهنود من موطنهم الاصلي ومصادرة حقوقهم في ملكية الاراضي التي ورثوها عن اسلافهم، بحجة احقية (الرجل الابيض) في البقاء والحكم. انظر : عامر هاشم، نظرة في ماخلفته الديمقراطية الامريكية على الوضع الاجتماعي في العراق بعد عام 2003، مجلة آراء حول الخليج ، دبي، العدد 56، آيار/مايو 2009، ص ص 29-33.

لم تسمح للعراقيين بممارسة الديمقراطية الفعلية، ولكنها فصلت ديمقراطية خاصة للمقاس العراقي حسب مايلائم افكارها هي، وفرضت عليهم ممارستها قسرا، وكانت النتائج اننا لم نصل بعد الى مرحلة الوعي الديمقراطي وفكرة الثقافة الوطنية الجامعة، بل لا تزال افكار معظم الكيانات السياسية افكارا مشرذمة وضيقة، قائمة لخدمة مصالح اما طائفة معينة او قومية معينة او دين معين، وغابت عن العراق الثقافة السياسية الجامعة ، اسندها في ذلك التشطير على مستوى مجلس الحكم [12]، فضلا عن العوامل الذاتية المرتبطة بضعف المستوى الثقافي، وتدني الخبرة السياسية للمواطن العراقي. كما ان ما عمق من المشكلة الخطاب الحزبي والرسمي، عبر التاكيد على الخصوصيات وليس الحديث عن الوطنية سوى في الدعايات الانتخابية.

ما نريد ان نصل اليه، ان آلية العملية السياسية اوصلتنا الى حالة من التردي والتشظي على مستوى الوعي السياسي والثقافة السياسية ، فبدل ان تفكر الكيانات السياسية بمصلحة الوطن كله، فضلت كثير من الكيانات الفاعلة المصالح الضيقة ، والنتيجة ان معظم العراقيين لازالوا لا يثقون بالعملية السياسية[13].

2- من يسبق من: الديمقراطية ام الانتخابات؟

في الفكر السياسي، ان الديمقراطية مرتبطة بالانتخابات، فلا ديمقراطية بدون انتخابات حرة وعادلة، ولا انتخابات حرة وعادلة بدون ديمقراطية فعلية تضمن للفرد حقه الدستوري في اختيار من يمثله بكل حرية وبدون قيود او خوف. ومن المعلوم ان الديمقراطية هي اسبق واشمل من الانتخابات، فلكي نصل الى الانتخابات لابد ان نمتلك وعيا بماهية الديمقراطية، وماهي الحقوق التي تضمنها لنا العملية الديمقراطية، وما هي الواجبات التي تترتب علينا؟ اين يمكن ان تقودنا ممارسة الديمقراطية؟ والى ماذا يمكن ان ترتقي بنا؟ كيف نختار ومن نختار؟ بعد ذلك تتأتى مرحلة

---

[12] – وقد وضعت سلطة الاحتلال الامريكية اساسا للتقسيم الطائفي والقومي والعرقي عندما قسمت مجلس الحكم بين 25 عضوا من التقسيمات العراقية المختلفة ، على ان يتولى الرئاسة اشخاص من الطوائف جميعا على اساس (حق تمثيل الجميع) ، وكان ذلك مقدمة للتقسي الثلاثي لادارة البلد فيما بعد.

[13] – مما يؤيد عدم ثقة المواطن بالعملية السياسية وبالوعود الانتخابية، تدني نسبة المقترعين التي شهدتها انتخابات مجلس محافظة بغداد عام 2009 والتي بلغت 40% (63,69% في انتخابات 2005) ، وقد كشف ذلك عن ظاهرة خطيرة قوامها عزوف الناخب العراقي عن المشاركتة " لعدم ثقته بالاحزاب السياسية وبالوعود الانتخابية وبالشخصيات المرشحة" . نقلا عن : د. ناظم الجاسور، انتخابات مجالس المحافظات: النتائج غير المتوقعة مقدمة للانتخابات التشريعية القادمة، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد12، 2009، ص20 .

الانتخابات، لان اجراء الانتخابات بدون ان يكون هناك وعي ثقافي سياسي دستوري بماهيتها، سيجعل منها عملية شكلية روتينية، ومن المحتمل ان تكون لها افرازات سيئة[14].

المشكلة التي اوقعتنا فيها القوات المحتلة انهم ارادو السير بالاتجاه المعاكس، وهو ان الانتخابات ستولد الديمقراطية، اي ان الشعب يذهب لينتخب، وعندما تكتمل الانتخابات، ايا كانت نتائجها، نقول ان الديمقراطية موجودة في العراق، وان الاحتلال وفى بوعده حينما جلب الديمقراطية!، مالدليل؟ الدليل ان العراقيين اجروا انتخابات حرة، ولكن وفق اي وعي او ثقافة سياسية؟ الجواب ليس مهما لقوات الاحتلال بقدر مايهمها ان تقول انها نجحت![15]. وللموضوعية، فان السير بالاتجاه المعاكس لم ينجح فعليا لحد الآن، نعم ان العراقيين انتخبوا، ولكن لم نصل بعد الى مرحلة الوعي الديمقراطي الحقيقي الذي يجعل منا احرارا في اختيار المرشحين الأكفأ ايا كانت قومياتهم او اعراقهم او ديانتهم، دون الانجرار وراء الضاغط الخارجي المؤثر.

3- اذا كانت ثقة الشعب غائبة الى حد كبير في العملية السياسية ، واذا كانت الثقافة الديمقراطية غائبة في جانب واسع الى الوقت الحالي، فكيف يمكن ان تؤثر هاتان النقطتان على مستقبل العملية السياسية في العراق بعد الانتخابات القادمة؟

في المستقبل، وبعد الانتخابات سنكون امام أكثر من احتمال، من بين الاحتمالات بقاء السيطرة لاحزاب التكتل الرباعي و/أو ائتلافاتها على البرلمان القادم[16]، مما يعني ضمنا استمرار العملية السياسية على ماهي عليه دون ان نرى تغييرات كبيرة، ربما باستثناء صراع قد يحدث في بداية

---

[14] – هذا اذا اتفقنا على ان الديمقراطية تمثل النموذج المفضل لطريقة ادارة السلطة وتداولها. وهو امر قد لا يتفق معه الجميع بالضرورة، اذ ثمة من يرى ان الديمقراطية ماهي الا (سلعة كسدت عند الغرب فعاد ليصدرها الينا) ويقولون ان الاسلام جاء بنظام الشورى الذي هو افضل وارقى من الديمقراطية حسب وجهة نظرهم.

[15] – اذ ان (تصدير الديمقراطية) كان من (الاهداف التي قالت الولايات المتحدة انها جاءت لتحققها في العراق) ، على اساس ان العراق وبعد ان يصبح (واحة للديمقراطية!) سيلهم تجارب الاخرين لينتشر الوعي الديمقراطي في ارجاء العالم العربي. حول تلك الدعاوى انظر: عامر هاشسم، دور العراق الجديد في الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 33، نيسان 2007، ص ص196-197.

[16] – وقد تحرك زعيم المجلس الاسلامي الاعلى السيد عمار الحكيم في هذا الاتجاه عندما زار اقليم كردستان بدايات عام 2010 وطلب من الاكراد اعادة التحالفات، بينما رد رئيس اقليم كردستان مسعود البرزاني بالقول ان الاكراد سيعلنون تحالفاتهم بعد الانتخابات وليس قبلها. كما فسربعض اعضاء حزب الدعوة رؤية رئيس الوزراء بعد زيارته للمرجع الاعلى السيد علي السيستاني بامكانية التحالف مع الائتلاف الوطني العراقي بانها دعوة لما بعد الانتخابات وليس قبلها.

الامر حول من سيكون رئيس الوزراء من هذه الكتلة او تلك[17]، او ربما التصويت لمرشح توفيقي ثالث.

هذا الاحتمال يبدو واقعيا الى حد كبير، فبعض التكتلات الكبيرة من المستبعد ان تفترق بعد الانتخابات، بل انها ستعمد الى توحيد اصواتها–حتى لو انقسمت الى فرقتين كبيرتين قبل الانتخابات – في البرلمان القادم، لأنها من غير الممكن ان تفرط بما حققته من مكاسب، وما وصلت اليه من سيطرة وهيمنة على مجريات الوضع السياسي في العراق.

وفي هذا الصدد، تجدر الاشارة الى ان اهم مايميز الانتخابات القادمة انقسام قائمة الائتلاف العراقي الموحد الى قائمتين، وكذلك عدم دخول الاكراد في قائمة واحدة كما حصل سابقا. وبالنسبة للحالة الاولى، فان انقسام ائتلاف دولة القانون عن الائتلاف العراقي الوطني جاء لعدة اسباب منها:

1- **يعود الخلاف في جانب كبير منه لقضية تقسيم الحصص والمقاعد بما يضمن له فيما بعد الاستمرار برئاسة الوزراء[18].**
2- **الخلاف على صعيد الخطاب السياسي، اذ تبنى المالكي خطابا جديدا نوعا ما بالقياس إلى الخطاب الذي هيمن على الساحة (الشيعية) في السنوات الماضية، بحيث صار يعبر عن رؤية منافسة وان لم تكن بالضرورة في تناقض تام مع رؤية الائتلاف الموحد القديم والوطني الجديد، فالمضمون الايديولوجي للخطاب الجديد بات اقل تأثرا بالنزعة الدينية بعد الوصول إلى إدراك مفاده أن البون الشاسع بين المقولات الدينية الشيعية والسنية ينتج صراعا أكبر يقوم على استعارة الماضي بكل تقاطعاته واشتباكاته إلى حاضر معقد ومليء بالإشكاليات أصلا[19]**

---

[17] – اذ ان كل كتلة تريد ان يكون رئيس الوزراء منها، فكتلة الائتلاف الوطني العراقي ترشح اسم عادل عبد المهدي ليكون رئيسا للوزراء اذا مافازت بالاغلبية، بينما لا يزال حزب الدعوة متمسك برئاسة الوزراء كون ان الدعوة " يقود ولا يقاد" . انظر: مازن صاحب، الائتلاف الجديد، وجوه قديمة في ثوب جديد، صحيفة الزمان، العدد 3417، 2009/10/11 . يضاف الى ذلك فكرة ان الحكومة المقبلة تتجه نحو تشكيل حكومة الحاصل على الاغلبية لتمثيل جميع المكونات، اي لرئيس الوزراء الحرية المطلقة دون تقييد از شرط في اختيار وزرائه. صحيفة الزمان، العدد 3442، 2002/11/9

[18] – نقلا عن تصريح للسيد قيس العامري رئيس كتلة تضامن، برنامج بالعراقي، قناة الحرة عراق، 2010/1/17.

[19] – د. جابر حبيب جابر، العراق: إمكانية تغيير الخارطة الانتخابية، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 11268، 2009/10/4

3- الخلاف على صعيد شكل الدولة العراقية الجديدة والمستقبلية، اذ صار المالكي يعبر عن الرؤية الأكثر تمسكا بوجود حكومة مركزية قوية حتى ضمن إطار فيدرالي طالما كان ذلك مشروطا بعدم استقواء الأطراف على المركز، وهذا الموقف يشكل افتراقا عن رؤية الائتلاف السابقة لاسيما المجلس الأعلى . ويمكن القول إن هذا العنصر يشكل احد أهم عوامل الافتراق بين المجلس الأعلى والمالكي وأحد أهم ركائز البرنامج الانتخابي للأخير[20].

اما بشان الاكراد، فمع اقتراب موعد الانتخابات القادمة، يدخل المشهد السياسي الكردي مرحلة صراعات وتوترات تؤشر لاحتمال انفجارات موضعية قد تقتصر على بعض المناطق في محافظة السليمانية فان قضية الخلاف بين الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني وبين نوشيروان مصطفى الذي انشق عن الاتحاد واسس حركة التغيير، لا بد وان تلقي بضلالها على توحد الاكراد في البرلمان القادم[21]. وفي هذا الصدد، يرى بعض الاكراد انه "طالما ظل البيت الكردي في صراع داخلي كهذا، فلا ريب ان ذلك سيؤثر سلبا على تحالفاته الداخلية في الانتخابات العراقية المقبلة وما بعدها سيما في ظل تشرذمه، هذه المرة، في اكثر من اربع قوائم انتخابية، يتعذر تمكن اي منها تشكيل كتلة كردية كبيرة تضمن لها الحصول على مواقع سيادية في مرافق الدولة ومؤسساتها"[22].

كما ان ما يؤيد الوصول لهذا الاحتمال ان الولايات المتحدة لاتزال تناصر الاقوى في العراق، فضلا عن الدعم الايراني لمثل هذا التحالف، مما يعني ان الطرفين الخارجيين الاكثر فعالية في العراق سيدعمان هذا الاحتمال.

ومن الاحتمالات الاخرى، سيطرة الاحزاب ذات التوجه الليبرالي العلماني على اكثر عدد من المقاعد، لا سيما الحركة الوطنية العراقية ومن تحالف معها، اذ من المرجح انها ستحصل على عدد كبير من

---

[20] – المصدر السابق. على ان الكاتب نفسه يورد وجهة نظر مغايرة، اذ يرى ان الانقسام (الشيعي) قبل الانتخابات سيوفر حيز من التنافس الحقيقي بين قوتين كبيرتين داخل الساحة السياسية (الشيعية) يجذب الناخب (الشيعي) الى التصويت بدل الامتناع تعبيرا عن الاحباط من السياسين. انظر المصدر نفسه.

[21] – فضلا عن المخاوف من ان يشهد الوضع في السليمانية انفجارا خطرا في انتخابات مجالس المحافظات في تشرين الاول المقبل لان كلا التيارين يتطلع لفرض السيطرة على السليمانية عبر مجلس محافظتها. لتفصيل اكثر انظر: سامي شورش، المشهد السياسي الكردستاني مرشح لصراعات خطرة، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 11375، 2010/1/19.

[22] – انظر: عدالت عبدالله، صراع حزب طالباني وحركة التغيير.. خلفياته وتداعياته المستقبلية، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 11375، 2010/1/19.

المقاعد، وليس من المستبعد ان يتحالف معهم الحزبين الكرديين، ومجموعة من الاحزاب الصغيرة، الامر الذي سيفضي لتكليف شخصية من الحركة برئاسة الحكومة، وهو ما يعني تحول الاحزاب الدينية لا سيما الشيعية الى موقف المعارضة[23]، عندها سنكون امام كتلتين متقاربتين من حيث عدد المقاعد في البرلمان، مما سيعقد من العملية السياسية في المستقبل، اذ لن تمر القرارات بسهولة كما كان معروفا في السابق.

هذا الاحتمال يبدو ايضا واقعيا، في ظل تراجع الاحزاب الدينية لاسيما المجلس الاسلامي الاعلى والحزب الاسلامي، اذ تضاءل عدد مقاعدهم في انتخابات مجالس المحافظات الاخيرة الى ادناها منذ بدء العملية السياسية[24]. كما ان مايؤيد الوصول لهذا الاحتمال، ان الولايات المتحدة مصرة على الانسحاب الكامل من العراق اواخر عام 2011، وانها صرحت علنا بان الانتخابات القادمة في العراق مهمة جدا لمستقبله، مما يعني انها لن تنسحب وتتركه يقاد من قبل جماعة

---

[23] – يرى البعض ان هذه الاحزاب ستعاني من مشكلتين، الاولى قلة عدد المقاعد التي سيحصلون عليها، والثانية الصراع او الخلاف الذي قد ينشب على توزيع تلك المقاعد. فعلى صعيد القائمة الواحدة من المقدر ان تظهر صراعات حول نتائج الانتخابات القادمة، فبناء على انتخابات مجالس المحافظات السابقة وقدر تعلق الامر بالائتلاف العراقي الوطني يتساءل البعض بالقول اذا كان الائتلاف لم يحصل في انتخابات السابقة الا على 11 مقعدا في بغداد اثنان منها للنساء، مع هذا التكتل الجديد هل سيتخلى الفائزون عن تقدمهم لصالح قادة كتل اخرى، ويضرب مثالا لذلك النيار الصدري فيقول: هل سيتنازل عن فوزه بالمقاعد الخمسة لصالح ان يشارك رؤساء كتل صغيرة اخرى منظمّة للائتلاف؟ او هل سيتنازل الجعفري لصالح كيانات اخرى عن المقاعد التي حصل عليها، على اعتبار ان الكتل السابقة في الائتلاف لم تحصل على مقاعد؟ ومن غير المرجح ان تتغير النتائج بشكل كبير. ويمضي المتسائل فيقول، اذا ما قال قائل ان بعض قادة الائتلاف سيرشحون في محافظات اخرى غير محافظة بغداد، فان الرد على هذا القول يكون بان فرصة ترشح اولئك في الكيانات معدوم للفوز في الانتخابات في المحافظات الاخرى باستثناء بعضعهم من القادة الذين لهم اثر في المحافظات الاخرى واولئك لا يتجاوزون ثلاثة فقط او اقل من هذا العدد اذ ان الناخب يميل لمرشح المحافظة اكثر من ميله لمرشح بغداد. نقلا عن :طارق حرب، الاختلافات في الائتلافات، صحيفة الزمان، العدد 3401، 2009/9/17. يترافق مع ذلك مشكلة تحدث عنها الدكتور نديم الجايري عندما رجح ان ناخلبي التيار الصدري لن يصوتوا لصالح الائتلاف الوطني العراقي الذي انظمّت اليه الكتلة الصدرية "لعدم قناعتها بجدوى الائتلاف الذي شكل على اسس طائفية" . نقلا عن صحيفة الزمان،العدد 3426، 2009/10/21

[24] – وبسبب ذلك، فقد عمل مثل هذه الكتل على خوض الانتخابات القادمة بعد ان اجرت تغييرات على مستويين: الاول، استبعاد العناصر القديمة غير الفاعلة والابقاء على الفاعلين. والمستوى الثاني (التطعيم) بعناصر جديدة لاسيما من الكفاءات العلمية المستقلة. صحيفة الدستور العراقية، 2010/1/10

معينة لوحدها، وانما لا بد من اعادة تقسيم المقاعد البرلمانية بما يكفل للجميع حصصا متقاربة[25]، تاركة لهم ادارة اللعبة وفق التحالفات السياسية التي ستعيد رسم الخارطة السياسية من جديد.

يبقى من المهم الاشارة الى نقطتين مهمتين جدا، لهما اثرهما على مستقبل العراق، الاولى متعلقة بشخص رئيس الوزراء القادم. من المعروف ان رئيس الوزراء يمتلك من الصلاحيات الكثير[26]، الامر الذي يعني ان الكتلة التي سيكون منها رئيس الوزراء هي الكتلة القوية والتي ستزداد قوتها عندما يترشح منها (رئيس الوزراء)، وما يتعلق بهذه المسألة مايمكن ان يتمخض عنه الصراع بين القوى المختلفة لايصال هذا المرشح او ذاك لكرسي رئاسة الوزراء وامتدادات هذا الامر وتداعياته اللاحقة. وعليه، هل ستؤدي هذه النقطة لصراع سياسي سيشهده العراق في المرحلة القادمة؟

النقطة الاخرى، ان الكتل البرلمانية الحالية عملت طوال المدة السابقة وفق قاعدة التوافق السياسي، اي ان القرارات تصدر وفقا للتوافق السياسي بما يضمن اتفاق جميع الكتل السياسية على القرار، ليضمن اتفاق الشعب حوله، والسؤال هنا: الى متى ستبقى قاعدة التوافق السياسي هي القاعدة المعمول بها؟ واذا ما كانت الكتل السياسية الحالية متفقة على العمل بهذه القاعدة، فمع التغيير القادم المتوقع، هل ستعمل الكتل القادمة وفق القاعدة نفسها؟ اذا ما كان الجواب بالايجاب فاننا قد لا نشهد تغييرات مطلوبة، واذا ماكان الجواب بالسلب، فهل سيقود ذلك الى حالة شديدة من الصراع بين الكتل البرلمانية؟ ولنا مثال واضح في ذلك، فعندما تخلت الكتل البرلمانية عن فكرة التوافق الكلي حول مشروع قانون الانتخابات القادمة، وجدنا ان حالة الصراع السياسي اشتدت

---

[25] – وهذا يشير الى ان التدخل الامريكي سيستمر حاضرا، وهو امر ليس بالجديد، بل عهدناه على طول مدة الاحتلال. وقد بدا ذلك واضحا مؤخرا خلال التصويت على قانون الانتخابات وتعديلاته، اذ اشار الى ذلك صراحة رئيس البرلمان العراقي اياد السامرائي عندما تحدث عن التدخل الامريكي في الضغط على الاطراف السياسية لصالح الموافقة على التعديلات الدستورية لتمرير قانون الانتخابات الاخير فقال " الضغوط لم تكن خافية، الامم المتحدة تدخلت بقوة، وايضا الولايات المتحدة تدخلت بقوة، وحصلت الكثير من الاتصالات مع اطراف في سبيل الوصول الى حل" . ورد ذلك خلال لقاء مع اياد السامرائي، صحيفة الشرق الاوسط، العدد 11333، 2009/12/8. كما رفضت الحكومة على لسان المتحدث باسمها علي الدباغ التدخلات الامريكية بشان رفض قرارات هيئة المساءلة والعدالة بخصوص اسماء بعض المرشحين وقال ان التدخلات لن تجدي نفعا. صحيفة الشرق الاوسط 2010/1/19. فضلا عن ذلك رفضت هيئة المسائلة والعدالة تدخل الامم المتحدة التي دعت الى التريث في قضية شطب اسماء بعض المرشحين واصفة ذلك ب" التدخل السافر" في الشان العراقي. قناة الحرة 2009/1/17

[26] - وقد حددت المادة 66 من الدستور العراقي الصادر عام 2005 سلطات السلطة التنفيذية الاتحادية، وهي سلطات واسعة وعديدة.

حينما لم تؤخذ مصلحة طرف معين بعين الاعتبار، اذ اقتطعت مقاعد نيابية من محافظات تتبع طرفا معينا ومنحت لمحافظات تتبع طرفا آخر، الامر الذي ولد حالة من الغليان والرفض المطلق والتهديد بالعصيان المدني، فلو كانت حالة واحدة بدون توافق اوصلت الامور الى هذا الحد، فكيف لنا ان نتصور ان القرارات باجمعها ستحل بدون حالة التوافق السياسي؟

يبدو اننا لا نرسم لوحة زاهية لمستقبل العراق، بقدر ما اننا مع اللوحة القاتمة، وربما لن يزيل القتامة منها الا فنانا عراقيا يرسم لوحة للعراق بفرشاته بعد ان يصل العراقيون الى مرحلة من الوعي السياسي والثقافة الوطنية الجامعة، وان يكون الفنان هو اساسا من يمتلك ويفكر وفق هذه الثقافة، كما انه فنان لا بد ان يعمل على غرار الآباء المؤسسين الامريكان الذين بنوا دولة الولايات المتحدة الامريكية، ووضعوا لبناتها الاولى، من ولايات منقسمة، الى كيان واحد متوحد قلبا وقالبا.

الخاتمة

تأتي الانتخابات البرلمانية القادمة والعراق يمر بمرحلة تحول مهم، فوجود القوات الامريكية على المحك تنفيذا لبنود الاتفاقية الامنية الموقعة بين الجانبين العراقي والامريكي. كما ان عمل الحكومة العراقية ايضا في محل اختبار، ان التغييرات التي ادخلتها حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي على الوضع العراقي العام سيحكم عليها عبر صناديق الاقتراع، وستكون النتائج القادمة بمثابة استفتاء على عمل الحكومة، فاما التصديق الشعبي على نجاحها، او الاقرار بان الفشل جانب العملية السياسية اذا ما صوت الشعب لصالح مرشحين آخرين يرصفهم في جانب التغيير. فضلا عن ان ملف المصالحة الوطنية تحت اختبار مهم بسبب القرارات التي اتخذتها هيئة المساءلة والعدالة بخصوص حرمان اشتراك المئات من المرشحين من خوض الانتخابات، الامر الذي عده البعض موجها بقصد حرمان جهة معينة من الفوز في الانتخابات.

لقد وصل الصراع السياسي الى أوجه، حتى ان بعض القرارات اخذت تفسر وكانها موجهة من طرف ضد آخر، حتى لو كان القصد منها حماية المصلحة العامة. وفي هذا الصدد نتحدث عن قانون السلوك الانتخابي المقترح من قبل مجلس الرئاسة العراقي، الذي يضع معايير للانتخابات القادمة كالتمويل والدعاية الانتخابية وعدم استخدام الحكومة للمال العام في الدعاية الانتخابية، هذا المقترح تحفظ عليه رئيس الوزراء نوري المالكي وعده احراجا للحكومة، الامر الذي رفضه نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي حينما قال " ان القانون دستوري ولا غبار عليه والاسبقية اليوم لضمان انتخابات راقية المستوى منزهة من التزوير والتلاعب بالمال العام... ان هذا القانون سوف يحمي الحكومة وغيرها من اية شبهات ومن اي اتهامات قد تصدر لاحقا في حال اكتشاف خروقات وتلاعب، لذلك ينبغي عليها ان نتعامل مع القانون بايجابية". كما واتفقت مع طرح الهاشمي النائبة عن الائتلاف العراقي الوطني ليلى الخفاجي عندما اشارت الى ان القانون لا يستهدف الحكومة وانما على العكس هو لاجل ان لا يستغل المنصب الحكومي لصالح الدعاية الانتخابية او لتحقيق مكاسب انتخابية.

وجاء قانون السلوك النتخابي ردا على ماأثير من ملاحظات على المبالغ الضخمة التي انفقت على الدعاية الانتخابية للقوائم والمرشحين والتي تجاوزت بحسب بعض المصادر حدود الخيال، ووصلت حسب التقديرات الى اكثر من 50 مليار دينار عراقي، حتى ان احد المرشحين في بغداد وهو عضو سابق في مجلس محافظتها انفق اكثر من 500 مليون دينار ولم يستطع الفوز، كما ان

احد المحافظين انفق اكثر من مليار دينار لكي يعاد انتخابه ويحتفظ بكرسي المحافظة. الامر الذي حدى بالكثيرين لمطالبة المفوظية الانتخابية بان تضع الضوابط والانظمة التي تنظم الدعاية الانتخابية والابتعاد عن رشاوى الناخبين وابتزازهم كما حصل في عدة محافظات.

ان ضمان سير الانتخابات بطريقة شفافة ونزيهة امر مطلوب من الجميع، اذ بعكس ذلك قد لايضمن ابدا مستقبل العملية السياسية في العراق التي تعاني اصلا من سلبيات كثيرة. واذا كانت الدراسة ناقشت احتمالات المستقبل لما ستفضي اليه الانتخابات البرلمانية، فان كل الاحتمالات واردة، واغلبها له مايرفده من وقائع الحاضر واحتمالات المستقبل، الا ان الامر الذي يبقى اهم من وصول هذا المرشح او ذاك، هو العمل لصالح المصلحة الوطنية اولا، والعمل لخدمة بناء العراق من جديد بعد ان عاثت به ايادي المحتلين فسادا. وكما ان فوز اي من الاحزاب سيدعم مركزه ونفوذه، الا انه في الوقت نفسه سيمثل امتحانا صعبا لما سيواجه الفائز من عوائق متعددة الالوان والاشكال ، لن يكون النفاذ منه واختراقها الا ببصيرة سياسية نافذة وقدرة عالية على استيعاب المتغيرات، ورغبة قوية وصادقة في ان السلطة التنفيذية تاتي لتخدم اولا وليس القصد البقاء في السلطة لمجرد البقاء. واذا كان اغلب العراقيون انتخبوا بدافع العصبية وارث المراحل الماضية، فانهم لن يبقوا كذلك، ولابد ان ياتي اليوم الذي يثنتخبون فيه من يعمل لمصلحتهم من اي شكل او لون سياسي كان.